

الثاني، الذي يجعل لهذه الوثائق أهمية تاريخية، هو ان طريق التجارة عبر شبه الجزيرة العربية في الطريق الى الهند، سواء بالبحر او بالبر، كان هو الطريق الذي يسلكه تجار اليهود ضمن قوافل التجارة الكبيرة. ومن هنا، فان سجلاتهم التجارية، عبر حركة نقل البضائع، ومذكراتهم حول مشاهداتهم في حياة شبه الجزيرة ومنطقة الخليج، تمثل سجلاً تاريخياً تلقائياً للاوضاع العامة في هذه الارض. واذا ما أضفنا الى ذلك ان هؤلاء التجار كانوا، اذا عادوا الى مصر، يقومون بنقل البضائع الى المغرب العربي وفي نطاق حوض البحر الابيض، فانه يمكننا ان نتصور المدى الجغرافي الذي تغطيه هذه الوثائق وتكشف عن طبيعة الحياة فيه.

ومن الامور التي تستحق الذكر، في شأن هذه الوثائق، انها تكشف عن جوانب التأثير التي أحدثها الفقه الاسلامي والفكر الاسلامي في الديانة اليهودية، الى درجة ظهور فرقة يهودية جديدة تحمل اسم «فرقة اليهود القرائين» كانت متأثرة، في نشأتها وافكارها، بفكر المعتزلة، بدأت في العراق، ثم انتقل مركزها الى مصر.

وقد لوحظ ان وفود الاسرائيليين التي بدأت تأتي الى القاهرة بعد معاهدة السلام، راحت تجري عمليات نهب لما تبقى من مخطوطات الجنيزاه في معبد ابن عزرا، من ناحية، بل وبدأت ايديهم تمتد الى محتويات مقابر البساتين، من ناحية أخرى. ومقابر البساتين هي مقابر يهودية، منحها مؤسس الدولة الطولونية، أحمد بن طولون، في القرن التاسع الميلادي، لليهود، لدفن موتاهم فيها. ومنذ ذلك التاريخ وهي تستخدم في دفن وثائق الجنيزاه في احواشها.

وقد تقدمت وحدة البحوث الاسرائيلية ببحث الى جامعة عين شمس بعنوان «بحث حماية المخطوطات اليهودية المصرية من النهب والتهريب»، وأوضحت في مقدمته ملاحظات حول عمليات النهب الجارية، وأوصت بتكوين فريق من الباحثين يقوم باستخدام هذه المخطوطات، وحفظها، وفهرستها علمياً، بهدفين:

١ - منع احتمالات تزييف التاريخ من جانب المستشرقين والباحثين الصهيونيين، الذين اذا امتلكوا المخطوطات حجبا منها ما لا يروق لهم وروجوا لما يناسبهم وغيروا وبدلوا في حقائق التاريخ، اعتماداً على اننا لا نملك الوثائق، ولا نستطيع تصحيح التزييف.

٢ - الحفاظ على المخطوطات المدفونة في مقابر البساتين قبل ان تمتد اليها يد النهب ويكون مصيرها التهريب الى خارج مصر، كما حدث في مجموعة كمبردج.

قدم المشروع في العام ١٩٨١. وقد رحبت به جامعة عين شمس. وتم تشكيل فريق العمل، برئاسة بري، باعتباري الباحث الرئيس في المشروع. وامضينا فترة في التحضير للبحث ورسم خرائط العمل والتنقيب وعمل الجلسات الاولى، حتى انتهينا الى تحديد «حوش موصيري» و«حوش قطاوى»، وهما عائلتان يهوديتان، ليكونا اول مناطق التنقيب.

وبعد عام كامل من الدراسة، تبلور موقف جامعة عين شمس في ورقة علمية سلمت الى رئيس هيئة الآثار المصرية، الذي قرر عرض مشروع الجامعة على اللجنة الدائمة للآثار، وكان ذلك بتاريخ ٢٦ آذار (مارس) ١٩٨٣.

وهنا أدركت اسرائيل، من طريق المركز الاكاديمي الاسرائيلي في القاهرة، ان المشروع المصري يقطع الطريق على عمليات النهب الجارية لوثائق الجنيزاه؛ وادرك رئيس المركز الاكاديمي